سلسلة تفريغات شبكة بينونة

البخاري

وجامعه الصحيح

الشيخ د. سعيد بن سالم الدرمكي

قام بها فريق التفريغ في شبكة بينونة للعلوم الشرعية

@baynoonanet @baynoonanetUAE www.baynoona.net

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرّ شبكة بينونة للعلوم الشرعية أن تقدم لكم تفريغًا لمحاضرة

بعنوان

البخاري وجامعه الصحيح

للشيخ

د. سعيد بن سالم الدرمكي

-حفظه الله تعالى -

نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع به الجميع

حقوق الطبع محفوظة لشبكة بينونة للعلوم الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنَّ الحمد لله نحمده ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وأمَّا بعد:

فإنَّ أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمدٍ -صلَّى الله عليه وسلَّم-، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ في النَّار.

إخواني الأفاضل: اعلموا -رحمكم الله- أنَّ الله -سبحانه وتعالى- لما أرسل رسوله بالهُدى ودين الحق؛ أنزل عليه الكتاب، تبيانًا لكلِّ شيء وتفصيلًا لكل شيء، قال الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩].

وقال -عزَّ وجل-: ﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آَيَاتُهُ قُرْآَنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت:٣].

وأيَّد الله -سبحانه وتعالى- رسوله -صلَّى الله عليه وسلَّم- كذلك بالسُّنَّة، قوليَّةً كانت أو فعليَّةً أو تقريريَّة، وذلك لأجل بيان أحكام القرآن الكريم، وتبليغ الشرع، فجاءت السُّنَّة مفصِّلة لما أجمله القرآن الكريم، ومخصِّصة لما ورد عامًّا في القرآن الكريم، وموضِّحةً لمعانيه، وشارحةً لألفاظه، ومؤكِّدةً لأحكامه، بل قد تُنسَخ الآية من القرآن، وتَنص السُّنَّة على بقاء حُكم هذه الآية؛ كما هو حُكم رجم الزَّاني الثَّيِّب، فقد كانت آيةً تُتلى في كتاب الله -سبحانه وتعالى- ويضرب الأصوليون بها مثلًا لِـمَا نُسِخ لفظه وبقي حُكمه، وهي قول الله -عزَّ وجل-: (والشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ نَكَالًا مِنَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) ولكن حكمها ثابتٌ باقٍ بالسُّنَّة:

روى البخاري ومسلم عن عُمَر بن الخطَّاب -رضي الله عنه- قال: " إِنَّ اللهَّ بَعَثَ مُحَمَّدًا -صَلَّى اللهُّ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللهُّ آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَرَأْنَاهَا، وَعَقَلْنَاهَا،

وَوَعَيْنَاهَا، ورَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: وَاللَّهِ مَا نَجِدُ آيَةَ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَالرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أُحْصِنَ مِنْ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتْ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ، أَوْ الِاعْتِرَافُ "(١).

ولذلك أمر الله -سبحانه وتعالى- عباده باتباع سُنَّة رسوله -صلَّى الله عليه وسلَّم-، وما دام أنَّ السُّنَّة بهذه المنزلة وبهذه المكانة؛ فقد أمر الله -عزَّ وجل- في الكتاب باتباع السُّنَّة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء:٥٩].

ووجه الدلالة من الآية ظاهرٌ وواضح: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا﴾ خطاب لجميع المؤمنين يأمر الله -عزَّ وجل- فيه بطاعته

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٨/ ١٦٨) برقم: (٦٨٣٠)، ومسلم في "صحيحه" (٣/ ١٣١٧) برقم: (١٦٩١)

وبطاعة رسوله -صلَّى الله عليه وسلَّم-، وغاير بين الطاعتين بحرف العطف (الواو) الذي يقتضي المغايرة بين الأمرين.

ثم قال: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ وعلّق ذلك بالإيمان: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ومعلومٌ أنَّ كل ما يتعلق بالإيمان بالله وباليوم الآخر من العقيدة التي يُطالَب بها كلُّ مسلمٍ أن يُقرَّ بها ويُوقن بها.

وقال سبحانه: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]

وهذا وعيدٌ من الله -سبحانه وتعالى- لمَن ترك سُنَّة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- وأعرَض عنها.

وبيَّن سبحانه أنَّ طاعة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- من أسباب الهداية التي نسألها الله -عزَّ وجل- في كل ركعةٍ من ركعات

الصلاة ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦] فإذا أردت هذه الهداية؛ فعليك باتباع هذا الرسول -صلَّى الله عليه وسلَّم-.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور:٥٤] ومعلومٌ أنَّ هذا الخطاب في هذه الآيات الثلاثة التي قرأتها عليكم ليس مختصًّا بزمن الصحابة، وإنَّما خطابٌ عامٌّ شاملٌ غير منسوخ إلى أن يقضي الله أمرًا كان مفعولًا في هذا العالم.

ولمكانة السُّنَّة في دين الإسلام، حفظها الله -سبحانه وتعالى، فالسُّنَّة محفوظةٌ كما حفظ الله -عزَّ وجل- القرآن، يقول الله -عزَّ وجل-: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر:٩]، وإذا حملنا الذكر الوارد في الآية على القرآن؛ فإنَّه من لازم حفظ القرآن حفظ السُّنَّة التي هي وحيٌّ من الله -سبحانه وتعالى-؛ لأنَّه لا يمكن لعبدٍ أن يعمل بكتاب الله -سبحانه وتعالى- كما أراد الله، وكما بلَّغ رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- إلَّا بأن ينظر في سُنَّة رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-.

والسُّنَّة وحيٌ؛ ولذلك حُفِظَت، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (٤)﴾ [النجم: ٣-٤] فحفظها

الصحابة في صدورهم وعملوا بها وكتبوها وبلَّغوها الناس من ورائهم حتَّى انتشرت بين الناس وكُتِبَت في الصحف، ووضع لها العلماء علومًا خاصَّة لضبطها وحمايتها من أن يدخل فيها ما ليس منها.

قال أبو حاتم الرازي -رحمه الله-: (لم يكن في أُمَّةٍ من الأُمم منذ خلق الله آدم أُمناء يحفظون آثار الرُّسل إلَّا هذه الأُمَّة)، وضعوا علم الإسناد، والإسناد من الدين، وهو مما اختصت به هذه الأُمَّة، ووضِع علم الرجال، وعلم الجرح والتعديل الذي يعُرف به عدالة الرواة وضبطهم، ومَن يؤخذ عنه الحديث ومَن يُرد، ووضعوا علم العلل ليكشفوا ما خفي عليهم من أحاديث الثقات، كلُّ ذلك لحفظ دين الله -سبحانه وتعالى- وامتثالًا لأمر النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- الذي قال: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»[١].

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣/ ٣٢٢) برقم: (٣٦٦٠)

ولحديث رسولنا -صلَّى الله عليه وسلَّم-: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مِقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»(١).

وقد برز في جانب حفظ السُّنَّة أفذاذٌ جهابذة، ومنهم الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-، الذي هيَّأ الله -عزَّ وجل- له من القدرات والمواهب ما استطاع أن يضع به أوَّل كتابٍ جمع فيه الصحيح من حديث رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-؛ ولأجل جهوده العظيمة تعرَّض هذا الإمام البخاري وكتابه الصحيح لحملةٍ من الطعن فيه وفي كتابه؛ ولأجل ذلك أحببتُ أن أبيّن شيئًا من سيرة هذا الإمام، وشيئًا ممَّا يتعلَّق بحياته العلمية والمواهب التي وهبها الله -عزَّ وجل- إيَّاه، ونذكر كتابه الصحيح ومكانته في الإسلام، ثمَّ نتطرق في ختام محاضرتنا لأشهر الشُّبَه المنتشرة في زماننا هذا عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

---

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤/ ١٧٠) برقم: (٣٤٦١)

أولًا: **الإمام البخاري** وهو أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردِزبه الجعفي البخاريّ، وُلِد بخراسان في الثالث عشر من شهر شوال، عام أربعٍ وتسعين ومائة للهجرة بعد صلاة الجُمعة.

والده إسماعيل كان من المُحدِّثين من تلاميذ الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، وقد روى عن والده بعض أهل العراق، وكان ورعًا تقيًّا مهتمًّا بالعلم، له معرفةٌ بتعبير الرُّؤى.

ذكر أحمد بن حفصٍ قال: (دخلت على إسماعيل والد أبي عبد الله عند موته، فقال: لا أعلم من مالي درهمًا من حرام ولا درهمًا من شبهة).

قال ابن حفص: (فتصاغرتْ إليّ نفسي عند ذلك).

وكذلك والدة البخاري –رحمها الله– كانت عابدة تُكثر الابتهال إلى الله –سبحانه وتعالى–، وقد أُصيب البخاري في صغره في بصره، فذهب بصره وعمي، فلجأت إلى الله وألحَّت في الدُّعاء

حتَّى رأت في ذات ليلة إبراهيم -عليه السلام- يقول لها: (يا هذه قد رد الله على ابنك بصره بكثرة دعائك).

واهتمت بالبخاري؛ بولدها محمد بن إسماعيل، وبتعليمه، قال ابن ناصر الدين: (لَمَّا تُوفِّي والده -أي: البخاري- نشأ ولده أبو عبد الله يتيمًا في حجر أُمِّه، فأسلمته إلى معلِّمٍ إلى أن كمُل له عشر سنين، ولَمَّا بلغ ستة عشرة سنة خرجت به وبأخيه إلى الحج، ثم رجعت بعد الحج مع أحمد، وأحمد أكبر من أخيه محمَّد، وتركت الإمام البخاري هناك لطلبه الحديث).

وأمَّا عن نبوغه العلمي: فقد بدأ منذ صغره، فقال محمد بن أبي حاتم الوراق، ومحمد بن أبي حاتم ممن كتب في ترجمة البخاري، وجمع أخباره وسيرته، يقول: (سمعت البخاري يقول: أُلهِمت حفظ الحديث وأنا في الكُتاب. فقُلت: كم كان سنك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، ثمَّ خرجت من الكُتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره -والداخلي من المحدِّثين- فقال يومًا فيما كان يقرأ للناس سفيان -يذكر سندًا من الأسانيد- عن أبي الزبير عن إبراهيم، فقلت له -محمد بن إسماعيل يقول للمحدث الداخلي: إن

أبا الزبير لم يروِ عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل –أي: إلى كتابك الذي تنقل منه وتحفظ منه– فدخل فنظر فيه، ثمَّ خرج فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عديّ عن إبراهيم، فأخذ القلم مني وأحكم كتابه وقال: صدقت.

قيل للبخاري: ابن كم كنت حين رددت عليه؟ قال: ابنُ إحدى عشرة سنة، فلما طعنت في ستة عشرة سنة كنت قد حفظت كتب ابن المبارك ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء –يعني: أهل الرأي– ثمَّ خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكَّة، فلمَّا حججت رجع أخي بها وتخلَّفت في طلب الحديث).

وقال محمد بن أبي حاتم: (سمعته يقول –أي: البخاري–: دخلت بلخ فسألوني أن أملي عليهم لكل من كتبت عنه حديثًا، فأمليت ألف حديثٍ لألف رجلٍ ممن كتبت عنهم).

قال: (وسمعته قبل موته بشهرٍ يقول: كتبت عن ألفٍ وثمانين رجلًا ليس فيهم إلا صاحبُ حديث كانوا يقولون: الإيمان قولٌ وعمل يزيد وينقص).

وكان الكثير من كبار شيوخه الذي يُعدون من أئمة الحديث ورواة الحديث في ذلك العصر يهابون حضور محمد بن إسماعيل دروسهم خوفًا من أن يقع منهم خطأٌ أو وهمٌ فيتداركه عليهم أمام تلاميذهم.

فعن محمَّد بن أبي حاتم قال: (سمعت بعض أصحابي يقول: كنت عند محمدٍ بن سلام، فدخل عليه محمدٌ بن إسماعيل، فلمَّا خرج قال محمد: كلما دخل عليّ هذا الصبي تحيرت وأُلبِس عليّ أمر الحديث وغيره، ولا أزال خائفًا ما لم يخرج).

وكان بعض رواة الأحاديث وأئمة الحديث يعرضون كتبهم على محمد بن إسماعيل ليصححها لهم، وقد رزقه الله قوَّةً في الحفظ.

قال حاشد بن إسماعيل الحافظ المتوفى في عام ٢٦١ هـ: (كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب - يجلس معهم في الحلقة ويسمع الحديث- ونحن نكتب وهو لا يكتب، ثم أتى على ذلك أيام فلُمناه بعد ستة عشر يومًا، فقال: قد أكثرتم عليّ في النقد، فاعرضوا عليّ ما كتبتم، فأخرجاه فزاد على

خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحكم كتبنا من حفظه).

ومن ذلك القصة المشهورة جدًّا، ذكرها الحافظ ابن حجر والذهبي وغيره، عن أحمد بن الحسين الرازي، قال: (سمعت أبا أحمد بن عدي الحافظ يقول: سمعت عدة مشايخ بغداد يقولون: إنَّ محمد بن إسماعيل البخاري قدم بغداد فسمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا وأرادوا امتحان حفظه –اشتهر بين الناس بقوة حفظه– فعمدوا إلى مائة حديث بأسانيدها، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسنادٍ آخر، وإسناد هذا المتن لمتنٍ آخر ودفعوها إلى عشرة أنفس، لكل رجلٍ عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا عليه الموعد للمجلس فحضروا وحضر جماعةٌ من الغرباء من أهل خُراسان ومن غيرهم ومن البغداديين، فلمَّا اطمئن المجلس بأهله انتدب رجلٌ من العشرة، قام فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فما زال يلقي واحدًا بعد واحدٍ حتى فرغ، والبخاري يقول: لا أعرفه.

وكان العلماء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: فهم الرجل.

ومن كان لا يدري القصة ولا يعرف ما الذي يجري حكم على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الحفظ، ثم قام الآخر والثالث والرابع والخامس إلى أن أتم العشر مائة حديث وسند، والبخاري يقول: لا أعرفه.، فلما فرغوا كلهم من تلك الأحاديث المقلوبة وعلم أنهم قد فرغوا، التفت إلى الأول، أول من قام إليه وسأله عن تلكم الأحاديث، فقال: أمَّا حديثك الأول فقلت كذا، وصوابه كذا، وحديثك الثاني كذا وصوابه كذا، حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متنٍ إلى إسناده، وكل إسنادٍ إلى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، فأقر الناس له بالحفظ وأذعنوا له بالفضل).

يقول ابن حجر: (فما العجب من رده الخطأ إلى الصواب، فإنَّه كان حافظًا، بل العجب من حفظه للخطأ على ترتيب ما ألقوه عليه من مرَّةٍ واحدة)؛ كل واحدٍ منهم عرض ما عنده مرة واحدة، ولكنه استطاع أن يرد كل حديثٍ إلى إسناده عند العشرة مرتبة

تمامًا، وهذا يدلنا على ماذا؟ على سعة حفظه وقدرته -رحمه الله تعالى-.

ورحل الإمام البخاري في طلب الحديث والرواية، فرحل من خراسان إلى مكة وإلى المدينة، وعمره ١٨ سنة، ورحل للبصرة قريبًا من أربع مرات، ودخل الكوفة كذلك عدة مرَّات، وإلى بغداد، وقيل: رحل إلى بغداد ثماني مرَّات، ورحل إلى الشام وإلى مصر وإلى مرو وبلخ ونيسابور والري وواسط، كان يرحل على قدمه، وعلى ما تيسَّر من الدواب، بل في بعضها كاد أن يتعرّض للتهلكة، ولولا قصر الوقت لذكرت لكم من أحواله عجبًا، وغيرها كثيرٌ من هذه البلاد، وهذا كله يدلنا على شغف هذا الرجل -رحمه الله تعالى- بحديث رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-.

وكان لا يتعلّم حديثًا إلا عمل به، وكان -رحمه الله- عالمًا بعلل الحديث، وعلم العلل من أدق وأصعب مباحث علم الحديث، وهي تستلزم الإحاطة بألفاظ جميع طرق الحديث، والبراعة في معرفة مواليد الرواة، ووفياتهم، وسماعهم، وألفاظهم، فظاهر الحديث أنَّه متصل السند، وليس فيه إرسال أو انقطاع،

ولكن العالم بالعلل يكشف علَّته التي لا يستبين لها غير الماهر بذلك، ولم يتصدَّ لهذا العلم إلَّا الجهابذة الكبار؛ كالإمام أحمد، وعلي بن المديني، وأبي حاتم، وأبي زُرعة وغيرهم، ومنهم الإمام البخاري -رحمه الله تعالى-.

ومن ذلك ما ورد عن أبي حامد أحمد بن حمدون القصَّار، قال: (سمعت مسلم بن الحجاج -صاحب صحيح مسلم- جاء إلى البخاري، فقبّله بين عينيه، وقال: دعني أقبّل رجليْك، ثم قال: حدثك محمد بن سلام أنه قال: حدثنا مخلد بن يزيد الحرَّاني، أنَّه قال أخبرنا ابن جُريج عن موسى بن عُقبة عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- في كفَّارة المجلس، فما علَّته؟

فقال محمد بن إسماعيل: هذا حديثٌ مليح، ولا أعلم بهذا الإسناد في الدنيا حديثًا غير هذا الحديث الواحد في هذا الباب، إلَّا أنَّه معلول، حدثنا به موسى بن إسماعيل، أنَّه قال حدثنا وُهيب، أنَّه قال حدثنا سُهيل، عن عون بن عبد الله قوله، قال محمد: وهذا أولى، فإنَّه لا يُذكر لموسى بن عقبة سماعٌ من سهيل.

فقال له الإمام مسلم –ونتنبه لهذه العبارة من عالم لَمَن علم قدر العالم الذي أمامه–: " **لا يبغضك إلا حاسدٌ، وأشهد أنَّه ليس في الدنيا مثلك** ".

وقال أبو عيسى الترمذي: (**لم أرَ بالعراق ولا بخُراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمَّد بن إسماعيل**).

وبسبب علمه وسعة اطلاعه وحفظه؛ ألح عليه العلماء وطلبة العلم في الجلوس لتعليم النَّاس، ولتحديثهم، حتى قال أبو بكر بن أبي عتّاب البغدادي المتوفَّى في عام ٢٤٠ هـ: (كتبنا عن محمد بن إسماعيل على باب محمد بن يوسف الفريابي وما في وجهه شعرة) ما معنى ذلك؟ أي: لم تنبت لحيته بعد.

قال ابن حجر: (وكان موت الفريابي سنة ٢١٢ هـ وكان سن البخاري إذ ذاك نحوًا من ثمانية عشر عامًا أو دونها)؛ بدأ يطلب عليه الجهابذة علم الحديث والرواية وحديث النبي –صلَّى الله عليه وسلَّم– ولمّا يبلغ العشرين من عمره.

وأمَّا تلاميذه فلا يكاد يحصيهم الحصر والعد، قال الفربري: (سمع صحيح البخاري من مؤلف تسعون ألف رجل!) تسعون ألف رجل من تلاميذه سمعوا كتاب البخاري منه، ولسعة علمه تتلمذ عليه الجهابذة ممن عُرف بالعلم والفضل كالإمام أبي زُرعة الرازي، وأبي حاتم الرازي وغيرهم، وهم من أئمة الرجال والتاريخ والجرح والتعديل.

ومِن تلامذته الذي بلغوا أوج الشرف وقمة الشهرة: الإمام مسلم صاحب الصحيح، والنسائي صاحب السُّنن، والترمذي صاحب الجامع، والدارمي، وابن خزيمة، هؤلاء جهابذة علم الحديث، وجهابذة الحديث كانوا من مدرسة الإمام البخاري –رحم الله الجميع–.

وأمَّا عن كتبه فهي كثيرةٌ جدًّا منها المطبوع ومنها المفقود:

- فله كتاب "التاريخ الكبير" ألفه وعمره ١٨ سنة
- و"التاريخ الأوسط"، و" التاريخ الصغير"، وذكر فيه البخاري مشاهير الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، وسنة وفاتهم ونسبهم ولقاءهم

- وعنده كتاب "الجامع الكبير"
- وكتاب "خلق أفعال العباد" وفيه ردٌّ على المنحرفة من الجهمية والمعطلة، وجمع فيه آثار الصحابة والتابعين مع الآيات والأحاديث
- وله كتاب "الضعفاء الصغير" وذكر فيه أسماء الرواة الضعفاء مرتبًا على حروف الهجاء،
- و "المُسند الكبير"
- و"التفسير الكبير"
- وكتاب "الهبة"
- وكتاب "المبسوط"
- وكتاب "العلل"
- وكتاب "الفوائد"
- وكتاب "الأدب المفرد"، وهو كتابٌ مشهورٌ معروف
- و "جزء رفع اليدين"
- وكتاب "بر الوالدين"
- وكتاب "الأشربة"

- و "قضايا الصحابة والتابعين"
- وكتاب "الرقاب"
- و "الجامع الصغير"
- و"جزء القراءة خلف الإمام"
- وأعظم هذه الكُتب وأشهرها: "الجامع الصحيح" وهو المعروف بصحيح البخاري.

وأمَّا وفاته: فقد تُوفِّي ليلة عيد الفطر سنة مائتين وستة وخمسين للهجرة، وعاش اثنتين وستين عامًا، ودُفِن يوم عيد الفطر بعد صلاة الظهر.

هذه ترجمة موجزة لهذا الإمام -رحمه الله تعالى-، وإلَّا فإن أخباره قد كُتِبَت فيها المجلَّدات.

وأمَّا كتابه "الجامع الصحيح" فاسمه المشهور به صحيح البخاري، وأمَّا الاسم الذي وضعه له محمد بن إسماعيل فهو: **"الجامع المُسنَد الصحيح من حديث رسول الله -صلَّى الله عليه**

وسلَّم- وسننه وأيَّامه"، وورد عن البخاري أنَّه ألَّفه في ستة عشرة سنة، قال: (صنَّفت كتاب الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا إلَّا بعد ما استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين وتيقنت صحته).

وضمَّنه ما صحّ عنده من حديث رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- وبعض الآثار والآيات، وبوَّبه على المواضيع؛ جعل كل بابٍ على موضوعه، واستخرج أحاديث من جملةٍ من الأسانيد، قال البخاري: (صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ستة عشرة سنة)، وقال مرة: (صنَّفته ثلاث مرات) ولا تعارض بين القولين؛ لأنَّه يدخل في ذلك التهذيب والترتيب.

- وأمَّا عدد أحاديث الكتاب فكما أشار إليها ابن حجر:
- بالمكرر فهي سبعة آلاف وثلاثمائة سبعة وتسعين
- وعدد الأحاديث المرفوعة المعلَّقة بما فيها المُكررة ألف وثلاثمائة وواحد وأربعين
- وعدد ما فيه من الموصول والمعلَّق والمتابعات المرفوعة بالمُكررة تسعة آلاف واثنين وثمانين

- وعدد الأحاديث المرفوعة بدون تكرار ألفين وستمائة واثنين.

وقد لقي هذا الكتاب إعجاب العلماء الجهابذة في هذا الباب.

قال أبو جعفر العقيلي: (لما صنَّف البخاري كتاب الصحيح عرضه على ابن المديني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلَّا أربعة أحاديث)

قال العقيلي: (والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة).

وقال أبو عمرو بن الصلاح في كتابه "علوم الحديث": (وكتابهما -أي: البخاري ومسلم- أصح الكتب بعد كتاب الله -عزَّ وجل-).

وفضَّل كثيرٌ من العلماء صحيح البخاري على جميع كتب الصحيح والسُّنن حتَّى جعلوه أعلى في الرتبة من صحيح مسلم.

واشترط البخاري في صحيحه شرطًا تفرَّد به، وهو ثبوت اللقاء مع المعاصرة، فيُشترط في الراوي لكي يكون مقبولًا لدى الإمام البخاري:

- أن يثبت أنَّه عاصر الراوي الذي أخذ عنه الحديث.

- وأن يثبت لقاؤه به ولو لمرةٍ واحدة.

ما يكفي أن يكون في نفس العصر، بل لا بد أن يثبت لديه أنَّه قد التقى به، في حين أن الإمام مسلم قد اكتفى بالمعاصرة فقط.

وكتاب البخاري "الجامع الصحيح" كتاب حديثٍ وفقه، ويظهر فقه البخاري في التبويب، وقد اهتم العلماء بتبويب البخاري -رحمه الله تعالى- وألَّفوا فقط في أبواب البخاري الكُتب والمؤلفات، واعتنى العلماء بكتابه عنايةً كبيرة؛ فتوَّلوه بالشرح والبيان، ومنهم من شرح الأحاديث، ومنهم من تكلم عن الرجال، ومنهم من بحث في الأبواب الفقهية وفي التراجم، ومنهم من اختصره، وآخرون وصلوا معلَّقاته، ومنهم من كتب المعاجم لألفاظ الحديث الواردة فيه، ومنهم من وضع عليه المستدركات، وقد حاول بعض أهل العلم جمع ما أُلِّف في صحيح البخاري من الكُتب والدراسات فبلغت ٣٧٥ كتاب ودراسة، ولا يزال العدد في تزايد؛ حتى قال بعض شُرَّاح الصحيح: (لعمري إنه نال من الشهرة والقبول درجة لا يُرام فوقها).

<u>مثل هذا الإمام، ومثل هذا الكتاب يُطعَن فيه؟!</u>

وقد تلَّقته الأُمَّة بالقبول، ومحَّصوا هذا الكتاب وعلموا ما فيه، وأجمعت الأُمَّة على صحته إلَّا ما اعترِض عليه، وما اعترُِض عليه قليلٌ يسير في مقابل ما اتفقوا عليه، وكما ذكرت في أول الحديث: فإنَّ هذا الكتاب والبخاري -رحمه الله- قد كثر الطعن فيه وفي كتابه، كثر الطعن في البخاري وفي كتابه ليس من هذا العصر، بل منذ القدم والطعون فيه كثيرةٌ جدًّا، ولكن لا ننظر إلى من طعن فيه بسبب شيءٍ في نفسه أو شيءٍ آخر، ولكن ننظر فيمن طعن في هذا الكتاب وفي البخاري لأجل أن يتوصّل بذلك إلى الطعن في الإسلام.

فإنَّ أهل الإستشراق والمستشرقون وهم: الذين درسوا الإسلام لأجل الطعن في الإسلام، كان لهم السبق في الطعن في الإمام البخاري وفي كتابه، وألَّفوا في ذلك الكتب، طبعًا طعنوا في السُّنَّة، وخصُّوا البخاري بالذكر.

أحد المستشرقين يهودي اسمه جولد تسيهر، يقول في كتابٍ له اسمه " دراسات محمدية "، طبعًا طعن في البخاري وتكلّم عليه، وذكر كثيرًا من الشُّبَه، ثم بعد ذلك طعن في مسلم، ثم يعلِّل

طعنه –وانتبه إلى التعليل، يقول هذا المستشرقُ يهودي: "الدارقطني قد ضعَّف مائتي حديث في الصحيحين" وللأسف من جاء من بعدهم إنَّما يستفرغ ويلوك شُبَه القوم، ويكفيه عيبًا وعارًا وشنارًا أن يطعن في صحيح البخاري بشُبَه المستشرقين أعداء الإسلام .

يكفي الطاعن في البخاري بالشكِّ عيبًا وجُرمًا أن يكون سلفه المستشرقون، هذا صاحب كتاب دراسات محمديَّة، يقول: الدارقطني قد ضعَّف مائتي حديث في الصحيحين، وفي زماننا هذا وبسبب وسائل التواصل الاجتماعي رأينا هجومًا من أصحاب الأفكار المنحرفة على الصحيح، وعلى السُّنة عمومًا، أو نقول: على القرآن والسُّنَّة عمومًا وعلى البخاري خصوصًا.

ما السبب في ذلك؟

أولًا: إذا أردت أن تطعن في أي شيءٍ، فاطعن في أصله، إذا طعنت في الأصل يسقط الشيء، هذا بكل سهولة، إذا أردت أن تهدم بناية، ماذا تفعل؟ اضرب أساس البناية لا تضرب الأعلى، وكذلك إذا أردت أن تطعن الدين الإسلامي، ما يُقبل منك الطعن

المُباشر، لكن شككهم في أصولهم، وأصول المسلمين ما هي؟ القرآن والسُّنَّة.

طيب لو جئت إلى المسلمين وقلت لهم: السُّنَّة كلُّها مشكوكٌ فيها، والسُّنَّة لا يُحتَجُّ بها، والسُّنَّة باطلة، من يقبل منهم؟ ما يقبل منهم عامَّة النَّاس، ولذلك إلى الآن الذي يتكلم بهذا لا يُقبَل منه، لكن هم يأتون من جهات أخرى ومن جوانب أخرى لأجل تشكيك المسلمين في دينهم.

خرج ما يُسمَّى بالقرآنيين الذين لا يعترفون بالسُّنَّة نهائيًّا، لكن في المقابل اليوم عندنا، خرج من يطعن في البخاري ومسلم حتَّى من المثقفين من بيننا نتيجة التأثُّر بتشكيك هؤلاء القوم أصحاب الشبهات.

الأمر الثاني: نتيجة أحداث الربيع العربي التي مرَّت، هذه أحداث الجولة الأولى من أحداث الربيع العربي، من الذي وقف في وجهها؟

أهل العلم، فقد بيَّنوا تحريم المظاهرات، وتحريم الثورات، واستدلوا على ذلك بماذا؟ بكتاب الله وبسُنَّة رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-، ومخاطبة الناس والشعوب بالدين له أثره البالغ في نفوسهم، فالناس متدينة بالفطرة، فترجع وتترك ما تكون عليه من الباطل، واستطاع العلماء من أهل السُّنَّة وأتباع الأثر أن يبيِّنوا للناس خطر الثورات، وخطر المظاهرات على الأفراد والمجتمعات والدول، وأنَّها من أسباب ضياع الضروريات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، ضاعت دول ولم ترجع.

فاستدلّوا بماذا؟

بأحاديث موجودة في البخاري ومسلم، البخاري في كتاب "الفتن"، وفي كتاب "الاعتصام"، وفي كتاب "الأحكام" وغير ذلك، كلها أحاديث فيها الأمر بالسمع والطاعة.

صحيح مسلم في "كتاب الإمارة" وفيه الأحاديث التي تشدّد على أمر السمع والطاعة وتنهى عن الخروج على ولاة الأمر ولو ظلموا وجاروا، فلما درسوا الأمر وجدوا أنَّ أفضل طريق لتصحيح وضعهم ونصرة باطلهم هو أن نضرب هذا الأصل وهو البخاري

ومسلم، نضرب السُّنَّة؛ فإذا شككنا النَّاس في سُنَّة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-، لو قامت بعد ذلك أحداث ربيعٍ آخر -خريفٍ آخر- فيسهل السيطرة على الناس، ويجدون حصنًا فكريًّا تجاه أي فتوى تحرِّم مثل هذه الثورات.

كذلك نرى أنَّ أكثر من تكلَّم في البخاري ومسلم ليسوا من أهل الاختصاص، وإنَّما لا علاقة لهم بهذا العلم أبدًا لا من قريب ولا من بعيد، أحدهم فيزيائي؛ شخص متخصص في الفيزياء، ويتكلم عن القرآن الكريم ويفسِّره بما لم تفسره عجائز العامة.

وآخر مهندس وآخر أديب مهتم باللغة والشعر، والثاني مؤرخ له اهتمام بالتاريخ، والأعجب من هذا من حكمت عليه محاكم دولته بالردة عن الإسلام والخروج عن الدين، مع التفريق بينه وبين زوجته، ثم ترى أرباب الفكر الليبرالي الشاذ يستدلون بأقواله وآرائه واستدلالاته في الطعن في السنة بل له طعون في القرآن، فهؤلاء – في الحقيقة – لا يحترمون العقل كما يدعون، بل همهم نصرة باطلهم ولول بالتقليد الأعمى.

فهؤلاء ليس لهم علم، ومن ليس له علم بالشيء أتى بالعجائب، والحُكْم على الشيء فرعٌ عن تصوّره.

من الشُّبَه المطروحة والموجودة في تويتر والفيسبوك، ومنتشرة في اليوتيوب وغيرها في زماننا هذا، قالوا: **البخاري كتب الجامع الصحيح بعد مائتي سنة من وفاة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-**؛ إذًا كيف كان الصحابة ومن بعدهم يعملون بالسُّنَّة؟

البخاري لم يؤلف الكتاب بعد وفاة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- مباشرةً، ألفه بعد قرنين، طيب ما دام أنتم تقولون: نحن نربط الناس بالبخاري ومسلم، طيب الصحابة كيف ارتبطوا بالبخاري ومسلم، ما كان عندهم بخاري ولا مسلم؟! إذًا ما كان عندهم ارتباط بالدين.

الجواب: هذه الشُّبهة مبنيةٌ على عدم فهم فقه واقع الصحابة -رضوان الله عليهم- ومن بعدهم في حفظهم لسُنَّة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-، ولذا نقول:

أولًا: في حياة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- حثَّ النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- الصحابة على حفظ السُّنَّة، قال -صلَّى الله عليه وسلَّم-: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»(١)، وكان اعتماد الصحابة -رضوان الله عليهم- في فترة النبوة في حفظ القرآن والسُّنَّة على ماذا؟ على الحفظ وليس على الكتابة.

وحتى لا يفوتهم شيءٌ من أقوال رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- وأفعاله وتقريراته كان بعض الصحابة يتناوبون على حضور مجالس رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم-: روى البخاري عنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- قَالَ: " كُنْتُ أنا وَجَارٌ لِي من الأنْصَارِ فِي بَنِي أمَيَّة بْن زَيْدٍ، وهيَ مِنْ عَوالِي المْدِينَةِ، وكُنَّا نتنَاوبُ النُّزولَ عَلَى رَسُولِ اللهِ -صلَّى الله عليه وسلَّم-، يَنْزِلُ يَوْمَاً وَأنْزِلُ يَوْماً، فإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ بِخَبَرِ ذَلِكَ اليَوْمِ مِنَ الْوَحْيِ وَغيْرِهِ، وإذا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ "(٢).

---

(١) سبق عزوه

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١/ ٢٩) برقم: (٨٩)، ومسلم في "صحيحه" (٢/ ١١١١)

يقول الحاكم النيسابوري: (وأصحاب رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه عن رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- فيسمعونه من أقرانهم وممن هم أحفظ منهم).

وساعدهم على ذلك قوة العرب في الحفظ والذاكرة، **هذا الأمر الأول**: وهو أنَّ الصحابة -رضوان الله عليهم- كانوا يحفظون القرآن الكريم والسُّنَّة، وكانت الصفة السائدة هي الحفظ عن ظهر قلبٍ.

الأمر الثاني: وُجِدَت الكتابة في زمن النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-، فعن عبد الله بن عمرو العاص -رضي الله عنهما-عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: " كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَهَتْنِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا أَتَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ تَسْمَعُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بَشَرٌ يَتَكَلَّمُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا فَأَمْسَكْتُ عَنْ الْكِتَابِ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ

برقم: (١٤٧٩)

-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَوْمَأَ بِأُصْبُعِهِ إِلَى فِيهِ فَقَالَ: «اكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»(١).

وقال -صلَّى الله عليه وسلَّم-: «اُكْتُبُوا لأَبِي شَاه»(٢) وهو رجلٌ من اليمن جاء فسمع خطبة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- فطلبها مكتوبة، فقال: «اُكْتُبُوا لأَبِي شَاه»؛ إذًا الكتابة والحفظ كانا موجودين أين؟ في زمن النبوة، طيب تُوفِّي النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-.

الأمر الثالث: استمر الصحابة بعد وفاة الرسول -صلَّى الله عليه وسلَّم- في تبليغ السُّنَّة بما حفظوه في صدورهم وما كتبوه كذلك.

فهل يعقل أن الصحابة في زمن أبي بكر وعُمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ما ذكروا شيئًا من سُنَّة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- ولّا كانت محفوظة؟!

---

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣/ ٣١٨) برقم: (٣٦٤٦)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣/ ١٢٥) برقم: (٢٤٣٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢/ ٩٨٨) برقم: (١٣٥٥)

بل كانت محفوظة، ومن نظر في تاريخهم رأى ذلك رأي عين، فالصحابة أخذوا عن النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-، والتابعون أخذوا عن الصحابة، وتابعوا التابعين أخذوا عن التابعين، فلمَّا طالت المُدَّة، وخِيف دخول شيءٍ في سُنَّة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- ممَّا هو ليس منها، واتباعًا لحديث النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- بحفظ الحديث، وعدم الكذب عليه -صلَّى الله عليه وسلَّم- بدأ العلماء في الكتابة، ومنهم الصحابة.

وكانت لهم كتب متفرقة في حفظ السُّنَّة، ومن هذه الكتابات ما ورد عن أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- أنَّه كتب لأنس رضي الله عنه حين بعثه إلى البحرين، كتابًا وضع فيه فريضة الصدقة والزكاة.

وعبد الله بن عبَّاس رضي الله عنهما كان له كتابةً فيها شيءٌ من أحاديث النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-، وكذلك عبد العزيز بن مروان كتب إلى كثير بن مُرَّة الحضرمي أن يكتُب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله -صلَّى الله عليه وسلَّم- من أحاديثهم، والحديث في هذا يطول.

وفي سنة مائة للهجرة أمر عُمر بن العزيز الزُهريَّ وغيره بأن يجمعوا سُنَّة النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-، ثمَّ بدأ التدوين بعد ذلك، وظهر عندنا كتاب الإمام مالك "الموطَّأ" وبدأت الكتابة؛ إذًا الأمر فيه تدريج.

الأمر الرابع: البخاري قبل أن يدوِّن الصحيح ماذا فعل؟

رحل إلى العلماء وسمع منهم الحديث روايةً كما سمع التابعون من الصحابة، فهو سمع من تابعي التابعين، وفي بعض أسانيد البخاري بينه وبين النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- ثلاثة: تُسمَّى بثلاثيات البخاري، طيب ماذا فعل بعد ذلك؟

بعد أن سمع كل ذلك وحفظه ماذا فعل فيه؟

انتقى منه أفضل الأسانيد التي وضع شرطها، فخرج بهذا الكتاب؛ إذًا ما وضعه البخاري في كتابه ليس بدعًا من عنده، وليس مُخترعًا، وإنَّما ما كان موجودًا من زمن النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- والصحابة والتابعين وتابعي التابعين أخذه فدوَّنه، فما

المشكلة في ذلك، ولذلك قيل: لا يُوجَد حديثٌ في صحيح البخاري تفرَّد به البخاري لم يُذكَر في كتب السُّنَّة.

وتوجَد كتب تُسمَّى بالمُستخرجات تعتني برواية ذات الأحاديث الواردة في الكتاب بإسنادٍ آخر غير إسناد مؤلف الكتاب، والبخاري قد وُضعَت عليه المستدركات كذلك؛ ولذلك يمكن أن يُقال: لو لم يوجَد كتاب البخاري لما ضاع شيءٌ من حديث النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-، فما يأتينا شخص ويقول: طيب كيف البخاري كتب الكتاب بعد ٢٠٠ سنة؟ طيب كيف كان الصحابة والتابعون يلتزمون بالسُّنَّة؟

هذه الشُّبهة ناتجة عن عدم فهم لطبيعة رواية السُّنَّة في زمن الصحابة والتابعين.

الشبهة الثانية: قالوا: أن كُتب السيرة تذكر أنَّ البخاري انتقى كتابه من ستمائة ألف حديث في ١٦ سنة وهذا يستحيل عقلًا، لماذا؟

لأنَّ عدد الأحاديث لا تصل إلى ستمائة ألف حديث، إذًا ما جمعه

البخاري قد يكون جمعه من أشياء غير صحيحة، ثم هذا لا يدخل في العقل.

هذه الشُّبهة مبنية على عدم تصورٍ صحيحٍ لمفهوم الحديث عند المحدثين، فكلمة الحديث عند المحدّث تعني: الإسناد، فلمَّا نقول: الحافظ أو أمير المؤمنين في الحديث الذي يحفظ ألف ألف حديث، يعني مليون حديث، هل أحاديث النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم- تصل لمليون؟

الجواب: يحفظ أسانيد الحديث، وقد يكون للمتن الواحد أكثر من سبعمائة إسناد وطريق، وهذا شيء طبيعي، لا يعلمه إلَّا أصحاب هذا الفن، فلما يقول البخاري: انتقيت كتابي من ستمائة ألف حديث، أي: إسناد، ولذلك في صحيح البخاري أحاديث مكرّرة بأسانيد مختلفة، ويدخل في هذه الأسانيد ما ليس بحديث؛ كالأثر عن الصحابي والتابعي.

الأمر الثاني: دراسة البخاري -رحمه الله- لستمائة ألف إسناد، هل هذا مستحيل؟

الجواب: لا؛ لأنَّ البخاري نابغة من يوم أن كان صغيرًا، ثم أوتي حفظ أسماء الرواة وأحوالهم والجرح والتعديل، فيسهل عليه النظر في هذه الأسانيد، والبخاري لم يبدأ من فراغ، وإنَّما بنى على علم مَن سبقه، والعلماء من قبله قد تكلموا على الأسانيد فاستفاد منهم.

الشبهة الثالثة: قالوا: لا يوجد مخطوطٌ لصحيح البخاري بخط البخاري، وهذا يدلنا على عدم صحة نسب صحيح البخاري للبخاري، وُجِد محامي في إحدى الدول العربية قدم شكوى على إحدى المؤسسات الدينية، قال: كيف هذه المؤسسة الدينية تطبع صحيح البخاري ولا توجد عندهم نسخة بخط البخاري؟ وهذه الشبهة أُثيرت في تويتر مؤخرًا.

هذه الشُّبهة مبنية على عدم العلم بمراتب وطرق تلقي الحديث عند المحدثين.

المحدثون عندهم مراتب لتلقي الحديث؛ أعلاها مرتبة السماع، وأدناها مرتبة ما يُسمَّى بالوجادة، وهي: أن يجد الكتاب فيأخذه، فأصحاب هذه الشبهة يطالبون علماء الحديث بأن يلجؤوا إلى آخر مرتبة ليثبتوا كتاب البخاري له نسبةً، وهذا من جهلهم بواقع وبعلم علم الحديث، فإنَّ أعلى المراتب هي السماع من الشيخ مباشرة، ثمَّ يليه بعد ذلك العرض؛ أن يعرض الطالب على الشيخ، وهناك المناولة، وهناك الإجازة، وتفصيل ذلك في علم المصطلح.

البخاري -رحمه الله تعالى- اعتمد أول مرتبة فسمع، فحدّث بكتابه الطلاب، ولم يجعل الكتاب بين أيديهم مباشرة، وسمعه منه خلقٌ عظيم، فالبخاري اعتنى بتبليغ كتابه بواسطة الدرجة الأولى وهي السماع، فسمع الكتاب آلاف النَّاس.

ثانيًا: حفظ القرآن الكريم كيف تم؟ بالكتابة أم بالسماع والتلقي؟

الجواب: الثاني، فالقرآن الكريم حُفِظ بالدرجة الأولى بالسماع؛ ولذلك يقال: القرآن نُقِل إلينا بالتواتر، والتواتر صفة للسماع.

ثالثًا: طريقة السلف في الكتابة والتأليف تختلف عن طريقة المعاصرين، فالمحدِّث يكتب كتابه، ثمَّ يقرأه على التلاميذ ويمليهم عليه، والتلاميذ ينقلون ما سمعوه وحفظوه منه إلى كتبهم، ويَرْوونه إلى المحدثين ورواة الحديث مِن بعدهم.

لنأخذ مثالًا: كتاب الموطَّأ، لمن؟

للإمام مالك.

هل يُنكر أحدٌ نسبة كتاب الموطَّأ للإمام مالك؟

الجواب: لا، أين نسخة الموطَّأ بخط الإمام مالك؟

لا توجد.

كيف كان الإمام مالك يعطي الناس الحديث؟

الإمام مالك مكث أربعين سنةً يقرأ الموطَّأ على النَّاس، يزيد فيه ويهذِّب وينقص ويزيد، ولذلك تعددت روايات الموطَّأ، روايات كثيرة:

- رواية يحيى بن يحيى الليثي وهي من أشهرها
- رواية أبي مصعب الزَّهري

- رواية عبد الله القعنبي
- رواية محمد بن الحسن الشيباني
- رواية عبد الله بن سلمة الزهري المصري
- روايات لموطَّأ الإمام مالك، أين الأصل؟ لا يوجَد.

رابعًا: ثبت لدى المؤرخين أنَّ الإمام البخاري قد كتب كتابه بنفسه، فقال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي: (استنسخت كتاب البخاري من أصله، كان عند محمد بن يوسف الفربري) – رحم الله الجميع.

خامسًا: شُرَّاح الكتاب من الجهابذة والعلماء شرحوا صحيح البخاري، وتكلموا عليه وبيَّنوا الفقه الذي فيه، وما تطرَّقوا إلى إنكار نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وهم أعلم بالبخاري وبكتابه، فيأتي مهندس وآخر فيزيائي، وآخر ما عنده علم لا في شرع ولا في دين، ولا في الدنيا، يطعن في البخاري، والله تجرأ على البخاري حتى الذي ما عنده شهادة، بسبب أمثال هؤلاء الأقزام الذين يطعنون في البخاري وفي مسلم، صار البخاري مشاع لدى الجميع، الكل يتكلّم فيه.

سادسًا: الذين نقلوا عن البخاري منذ سنين من المتقدمين في كتبهم، قارنوه بما في صحيح البخاري الآن، تجده هو ذاته، وهذا يدلنا على أنَّ البخاري له أصلٌ واحد.

سابعًا: توجد نُسخ للبخاري لتلاميذه، كما يقول بعض طلبة العلم: تزيد على خمسة آلاف نسخة كلها متشابهة، تدلُّنا على ماذا؟ على أنَّ لها أصلًا واحدًا.

الشبهة الرابعة: قالوا: البخاري رحمه الله مات قبل أن يبيّض كتابه الصحيح، وهذا يدل على عدم الثقة بما نقله في كتابه، وأن الذي اعتنى بالكتاب من بعده تلاميذه.

الجواب: هذه الشبهة مبنية على عدم العلم بحال الإمام البخاري في التعامل مع كتبه .

أولا: البخاري رحمه الله كان شديد العناية بكتبه، فكان من عادته المراجعة المستمرة لما كَتَب، حتى قال عن نفسه : " صنّفت جميع كتبي ثلاث مرات".

ثانيا: اهتم البخاري رحمه الله بكتابه الصحيح أكثر من اهتمامه بأي كتاب آخر، ومن مظاهر ذلك:

أ) لبث في كتابته وتصنيفه ست عشرة سنة .

ب) وضع البخاري تراجم الكتب والأبواب لكتابه الصحيح في المسجد الحرام، وكان يستخير الله لكل حديث قبل أن يضعه فيه، قال البخاري: " صنّفتُ كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما أدخلتُ فيه حديثًا حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته ".

ج) انتخب كتابه الصحيح من ستمائة حديث وإسناد، قال البخاري: " صنّفتُ الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله" .

د) عرض كتابه على كبار الأئمة في عصره، لينظر في رأيهم، فنظروا فيه وشهدوا له بالعلم وبصحة الحديث الذي جمعه، قال أبو جعفر العُقيلي: "لما صنف البخاري كتابه الصحيح عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، فاستحسنوه، وشهدوا

له بالصحة، إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: " والقول فيها قول البخاري، وهي صحيحه".

و) من مظاهر عناية البخاري بكتابه؛ روايته لتلاميذه وإملاؤه عليهم، فذكر الفربري أنه قد سمع الصحيح الجامع تسعون ألف رجل.

ز) من طريقة أهل الحديث أنهم يزيدون في كتبهم ويعدّلون فيها حسب الحاجة، وما يظهر لهم من علم، فلم يكونوا متعصبين لما كتبوه، بل كان الحق رائدهم، وهذا لا أثر له في تبييض الكتاب من عدمه.

جميع هذه المظاهر تؤكد على رضا الإمام البخاري عن كتابه.

الشبهة الخامسة : كتاب البخاري مجهود بشري، معرض للخطأ والسهو، فالبخاري ليس بمعصوم، ويمكن الشك في ما رواه من أحاديث وإثبات عدم صحة نسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم، ولا قدسية إلا لكتاب واحد هو القرآن الكريم، ومن قال

بغير ذلك فقد قال بعصمة البخاري وتقديس الأشخاص، وهذا نوع من الكهنوت الذي كانت تمارسه الكنيسة في العصور الوسطى.

الجواب: هؤلاء القوم بلغ بهم التأثر بالثورة الفرنسية والعصور الوسطى مبلغًا جعلوها معيار الحكم على دينهم وأمور حياتهم، فترى الواحد منهم في الفضائيات يتشدق بكلمة (كهنوت وكهنوتي، والظلام والظلاميون، وتقديس الأشخاص، وسيطرة رجال الدين ...) مع أنها ألفاظ لها واقعها الذي ظهرت فيه، وهذا الواقع لا يمتُّ لواقعنا بأدنى صلة.

وللرد على شبهتم نقول :

أولا: ما نُقل عن العلماء من دعوى الإجماع على صحة ما في البخاري من أحاديث لا يعني بحال عصمة البخاري ولا قدسية كتابه، فالبخاري بشر يصيب ويخطئ، وكتابه كتابٌ من وضْعِ البشر، معرّض للخطأ والصواب، ولكن :

لا يلزم من نفي العصمة عن البشر أن نثبت عليهم الأخطاء في كل عمل يعملونه، وإنما يكفي أن نثبت عليهم الخطأ في الجملة، وليس تفصيلاً، بمعنى أن الإنسان يعمل العمل، فقد يخطئ فيه، وقد يصيب.

ومما يدلنا على ذلك؛ ورقة الامتحان للطالب، فقد يجيد الطالب الحل، ويحصل على درجة ١٠٠ ، فهل نلغي العلامة بحجة أن الطالب بشر ومعرض للخطأ ؟

الجواب : أبدًا ، ولذلك تم تصحيح الورقة الامتحانية للتأكد من عدم وقوع خطأ منه في الحل.

وعلى هذا فالحكم على كتاب البخاري بالصحة ليس فيه ادعاءُ العصمة للكتاب ولا لمؤلفه، بل إن الإمام البخاري رحمه الله بذل جهده وعنايته ووضع شرطه الشديد لضمان أن لا يدخل في الكتاب شيء مما لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ثانيا: الإجماع على صحة صحيح البخاري صادرٌ من أهل الاختصاص، وهم علماء الحديث، على اختلاف درجاتهم في هذا

العلم، وهذه الدرجات يجهلها من ينتقد البخاري ممن ليس من أهل العلم وخصوصًا علم الحديث.

فصحيح البخاري ليس مجهودًا خاصًا لمؤلفه فقط، بل مجهود علماء بذلوا في النظر فيه، وبحْثِ أسانيده، ومناقشة البخاري في ما ذكره، جهودًا عظيمة جدًا، فالطعن فيه طعن في جهود العلماء الذي حكموا على الكتاب بالصحة، وليس في البخاري فقط.

ثالثا: مما يدلنا على أن العلماء لم ينظروا للبخاري ككتاب مقدس، ولم ينظروا للبخاري على أنه معصوم، أنهم قد انتقدوا البخاري وكتابه في مواضع منه، وتكلم بعض أهل العلم على بعض الأحاديث فيه، ومنهم الإمام الدارقطني وهو أشهر من عُرِفَ بنقد أحاديث الصحيحين، في كتابه العلل، وكتاب التتبع.

ودارت مناقشات بين علماء هذا الفن في هذه الانتقادات ما بين مؤيد ورادٍ عليها، ومع ذلك لم يطعن أحد من الناقدين في البخاري ولا في كتابه الصحيح، ولا شككوا فيهما.

الشُّبهة الأخيرة وبها نختم، قالوا: وجود أحاديث انتقدها بعض المحدثين في البخاري يطعن في مكانة البخاري ومسلم.

الجواب:

أوَّلًا: هذا شيءٌ إيجابي وليس سلبي، وهذا معناه أنَّ العلماء لم يتلقوا البخاري بالتسليم المطلق، وإنَّما محّصوه وتلقوه وطبقوا عليه قواعد المحدثين، وهذا البخاري على سعة علمه وجلالة قدره ما سلَّموا له، فما يأتي شخص يقول: تدّعون العصمة للبخاري، وتقدسون البخاري ولا عصمة لأحد

ما قلنا: أنَّ هناك عصمة للبخاري، علماء أجلَّاء تولُّوا كتاب البخاري بالتمحيص ومنهم الدارقطني الذي يُستشهَد به، ونُقِد نقده، واختلف العلماء في شيءٍ يسير من أحاديث البخاري، لكن اتفقوا وأجمعوا على البقية الباقية، فهل هذا سبب للتشكيك في البخاري ومسلم؟

الجواب: لا.

فالجامع الصحيح قد مر على أهل الاختصاص وأهل الفن، فلم يجدوا فيه إلَّا النذر اليسير من النقد، وهذا يزيد من قيمة الكتاب، اليوم نحن في الدكتوراه والماجيستير، يناقشك في الدكتوراه أربعة، وبعد أن تتخرج مع مرتبة الشرف يصبح الكتاب عمدة في التخصص، البخاري كتابه مرَّ على جهابذة أعلى من الدكاترة، ويمكن أن يُطلَق عليه اليوم كما يُسمَّى بروفيسور، مرَّ على الإمام أحمد وعلى ابن المديني، مر على يحيى بن معين، مر على الجهابذة من العلماء، ووصل لنا بهذا المجهود العظيم، فالذي يطعن في هذا الكتاب لا يطعن في البخاري لوحده، بل يطعن في إجماع أُمَّة على كتابٍ جمع ما صحَّ من حديث النبي -صلَّى الله عليه وسلَّم-.

ثمَّ ليس كل نقد وُجِّه للصحيح كان في محله، بل انتقادات الدارقطني قد انتُقِدَت وابن حجر تتبعها، وبعض الانتقادات من الدارقطني وغيرهم لا ترجع إلى تضعيف الحديث، وإنَّما ترجع إلى الإسناد فقط وليس في التضعيف، فالبخاري قد يروي الحديث

بعدّة أسانيد فيُنكر عليه في سندٍ دون الآخر، مع بقاء الحديث صحيحًا.

والغريب أن يقول مثل هذا المستشرق اليهودي وغيره: "الدارقطني نقد البخاري"، ثم يأتي بعض الأبواق عندنا يقول: الدارقطني والألباني وفلان نقدوا صحيح البخاري.

أولًا: الدارقطني والألباني –رحم الله الجميع- كلهم اعترفوا وأقروا بأنَّ أصح كتابٍ بعد كتاب الله هو صحيح البخاري.

ثانيًا: ما شككوا فيه، ولا شككوا الناس فيه، الشيخ الألباني -رحمه الله- اختصره، عنده مختصر صحيح البخاري، وفي كتبه يعظّم من البخاري ومن صحيح البخاري.

ثم حتى تقول هذا الكلام كُن مثلهم وفي درجتهم، فهذا المشكك في البخاري ومسلم ما علمه بالحديث، ليقارن نفسه بالدارقطني الذي لقب بأمير المؤمنين في الحديث، وله المصنفات الحديثية التي خدمت السنة، كسنن الدارقطني، وكتاب العلل، وكتاب المؤتلف والمختلف، وكتاب الإلزامات، وكتاب التتبع،

وكتاب الضعفاء والمتروكون، وغيرها كثير، فلما ينتقد أمثال الدارقطني شيئا من كتب السنة له حجة في ذلك، أمّا أنَّك ما تفقه شيء في صحيح البخاري ولا في علم المصطلح، ثم تقارن نفسك بالبخاري وبجهابذة علم الحديث، هذا كالذي يقارن العصا بالسيف، والتراب بالذهب، فكلٌّ يعرف قدره.

فهذه شُبَه المستشرقين، وما ذكرته لكم شيءٌ يسير من الشُّبَه، لكن هي ما انتشر بين النَّاس، وبقي أن نتكلم في محاضرةٍ مقبلة – بإذن الله تعالى– عن السُّنَّة والتشكيك فيها –نتكلم على: "أفي السُّنة شكٌّ؟!"[1] نطرح بعض الشُّبَه المذكورة على السُّنَّة، وعلى حفظ الله –عزَّ وجل– للسُّنَّة، والأجوبة عليها والأدلة على ذلك من الكتاب والسُّنَّة ومن كلام العلماء.

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن ينفعني وإياكم بما سمعنا، إنَّه على كل شيءٍ قدير، هذا والله أعلم، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلَّا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

---

(١) لسماع المحاضرة: أضغط هنا، ولقراءة تفريغها: أضغط هنا.

****

حسابات شبكة بينونة للعلوم الشرعية

ليصلكم جديد شبكة بينونة، يسعدنا أن نتواصل على المواقع التالية:

① 【 تويتر Twitter 】

https://twitter.com/BaynoonaNet

② 【 تيليجرام Telegram 】

https://telegram.me/baynoonanet

③ 【 فيسبوك Facebook 】

https://m.facebook.com/baynoonanetuae/

④ 【 انستقرام Instagram 】

https://instagram.com/baynoonanet

⑤ 【 واتساب WhatsApp 】

احفظ الرقم التالي في هاتفك

☏ https://api.whatsapp.com/send?phone=971555409191

أرسل كلمة "اشتراك"

تنبيه في حال عدم حفظ الرقم لديك

((لن تتمكن من استقبال الرسائل))

⑥ 【تطبيق الإذاعة】

لأجهزة الأيفون

https://appsto.re/sa/gpi5eb.i

لأجهزة الأندرويد

https://goo.gl/nJrA9j

⑦ 【Youtube يوتيوب】

https://www.youtube.com/c/BaynoonanetUAE

⑧ 【Tumblr تمبلر】

https://baynoonanet.tumblr.com/

⑨ 【Blogger بلوجر】

https://baynoonanet.blogspot.com/

⑩ 【Flickr فليكر】

https://www.flickr.com/photos/baynoonanet/

【لعبة كنوز العلم】 ⑪

لأجهزة الأيفون

https://goo.gl/Q8M7A8

لأجهزة الأندرويد

https://goo.gl/vHJbem

【البريد الإلكتروني】

info@baynoona.net

【الموقع الرسمي】

http://www.baynoona.net/ar/

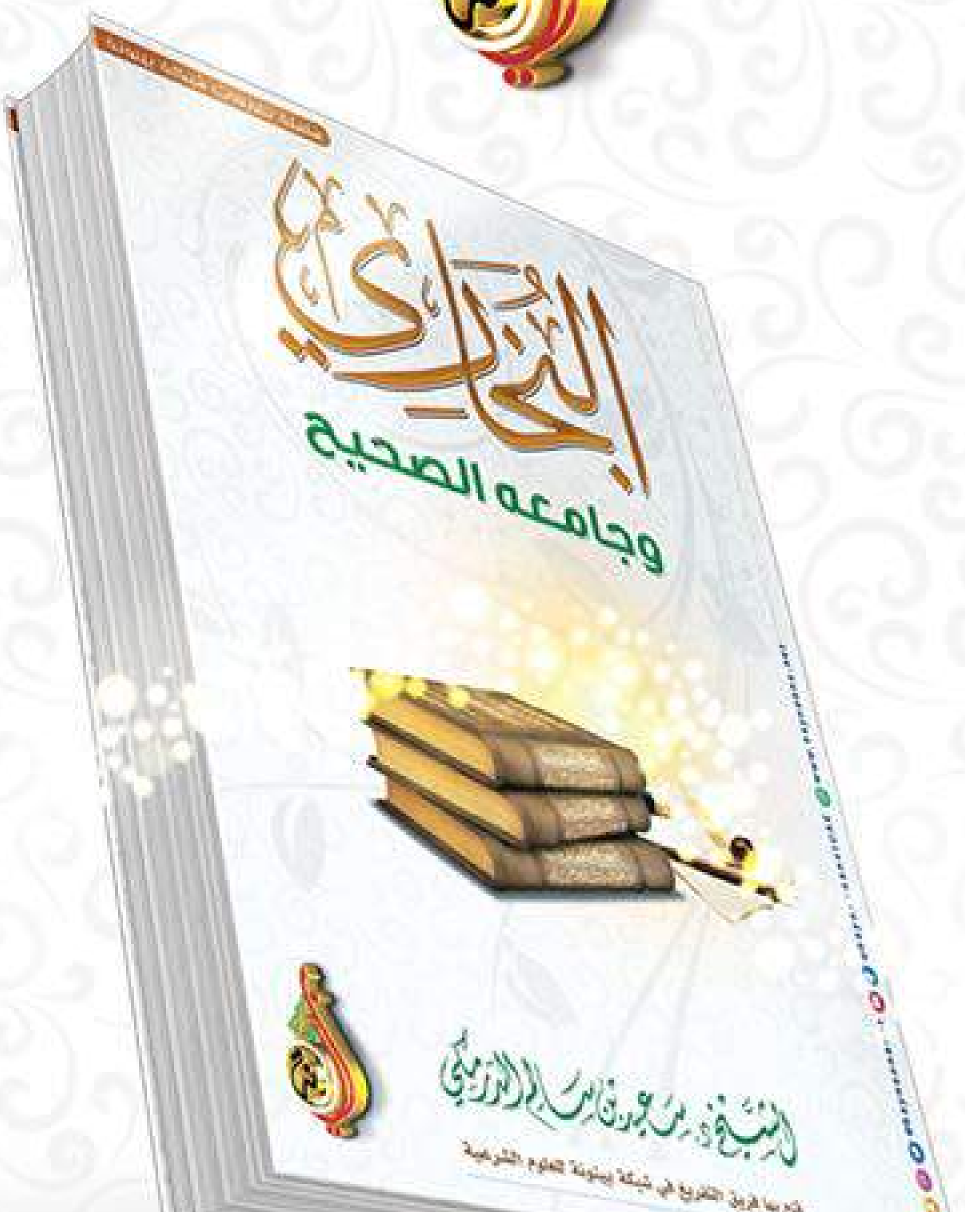

حقوق الطبع محفوظة